حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

الحوار الاقتصادي الوطني... هل تم الإعداد له جيدا؟!

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2012/02/05

عندما يرى هذا المقال النور يكون مؤتمر الحوار الوطني على وشك أن يبدأ. وقد تابعت خلال الأيام الماضية كثيرا مما كتب أو قيل حول الحوار، ولم يتقلص عدد الأسئلة التي كانت عالقة في الذهن منذ أن سمعت بفكرة الحوار للمرة الأولى، بل وجدت أن كثيرا من الأسئلة التي تدور في ذهني تدور أيضا في أذهان الكثيرين غيري، وهي تحمل في طياتها مخاطر توقعات كبيرة قد لا يستطيع الحوار تحقيقها، ما قد ينجم عنه خيبة أمل لكثير ممن يعقدون آمالا واسعة على نتائج هذا الحوار.

من الطبيعي أن يدور السؤال الأول حول أهداف الحوار ودوافعه. بالنسبة للحكومة، فإن الهدف الرئيسي للمؤتمر، كما ظهر في الصحف، هو "بلورة صيغة توافقية لسبل التغلب على الأزمة المالية". وهذا يعني ببساطة أن يتفق المتحاورون على صيغة يمكن من خلالها تخفيض العجز في الموازنة العامة "لمستوى يبعث على الثقة بإمكانية تمويله بيسر، وبما يخفف من التأثير السلبي الذي خلقته الأزمة المالية على مدار العامين الماضيين، ويحد من احتمال استمرارها خلال العام الجاري" (الكلام لرئيس الوزراء)، وبشكل يحقق التوزيع العادل للعبء الناجم عن تقليص عجز الميزانية وبما يمكن من توفير اكبر قدر من الاستقرار والبيئة المحفزة للنمو وتوفير فرص العمل وتعزيز عوامل الصمود. ولكن، هل يمكن حقا تحقيق كل هذه الأهداف من خلال مؤتمر الحوار المزمع عقده، أم أن المقصود هو رمي الكرة في ملعب الجمهور؟ وكيف يتم تحديد العدالة في توزيع الأعباء بين الأطراف؟ أليست هذه وصفة جريئة للصدام بين أصحاب المصالح ممن يشاركون في الحوار؟ وماذا عن الأطراف التي لا تشارك في الحوار؟ أليس هناك تناقض ظاهر بين "الاستقرار والبيئة المحفزة للنمو" من جهة وتغيير القوانين وتعديلها بشكل مستمر من جهة أخرى؟

يثير ذلك سؤالا مكملا حول القضايا التي سيناقشها الحوار. لا يبدو أن هناك جدول أعمال واضح يشمل مواضيع أو محاور محددة للنقاش، فهناك من يرى ضرورة أن يقتصر الحوار على الأزمة المالية الحالية للسلطة وسبل الخروج

منها، وهناك من يعتقد أنه يجب أن يشمل جميع السياسات المالية والاقتصادية للحكومة خلال السنوات القادمة، وهناك من يشجع مناقشة قضايا أخرى مثل الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي، وهناك من يريد أن يكون الحوار مفتوحا وأن يشمل جميع الأمور التي تهم الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك سبل إنهاء الانقسام وإنهاء الاحتلال. فكيف يمكن أن ينجح المؤتمر دون اتفاق على القضايا التي ستتم مناقشتها؟ أم أن تحديد جدول أعمال المؤتمر سيتم لاحقا، وربما بشكل يعكس اهتمامات معينة ويحكم مسبقا على النتائج؟ أم أن هناك جدول أعمال لم يتم الإعلان عنه للجميع، في الوقت الذي يتم فيه وصف الحوار بأنه حوار وطني؟

ينقلنا ذلك إلى سؤال حول المشاركين في الحوار، وهل تم توجيه الدعوة لهم، وكيف، ومتى؟ ما نقلته الأخبار أن الحوار سيشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي سوف يشارك فيه، بالإضافة إلى ممثلي الحكومة، ممثلي القطاع الخاص والكتل البرلمانية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات وبقية أطياف المجتمع. ولكن على أي أساس تم أو سيتم اختيار القطاعات التي سيكون لها تمثيل في مؤتمر الحوار؟ وهل سيتم استثناء فئات معينة؟ وكيف سيتم اختيار عدد ممثلي كل قطاع وأسمائهم؟ هل تمت أو ستتم بلورة مواقف كل قطاع من خلال آليات شفافة واضحة بحيث يتم تمثيل القطاع بكافة طبقاته وفئاته، سواء الزراعي أو الصناعي أو المالي، أو الأكاديمي، أو غيرها؟ هل هناك أوراق عمل تم إعدادها لكل قطاع؟ وإذا كانت هناك مؤسسات تمثل معظم القطاعات، فكيف سيتم تمثيل من ليس لهم نقابات أو مؤسسات تجمعهم؟ كيف سيتم تمثيل الفقراء والمهمّشين وصغار المزارعين وصغار المستثمرين؟ هل سيتم تمثيل المناطق الجغرافية الفلسطينية، وبالذات القدس وقطاع غزة والأغوار، أم سيقتصر الأمر على الضفة الغربية؟

سؤال آخر حول آلية الحوار، فقد قيل أن الحوار سيتم على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي اللقاءات التمهيدية، والمرحلة الثانية ما يشبه الطاولة المستديرة بين ممثلي القطاعات المختلفة، والمرحلة الثالثة الاجتماع الموسع الذي سيضم كافة القطاعات. وقيل أيضا أن المرحلة الأولى قد بدأت فعليا بلقاءات تمهيدية لرئيس الوزراء مع ممثلي كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دون استثناء، فما الذي سيبدأ يوم الأحد إذن؟ هل هي المرحلة الثانية (الطاولة المستديرة)؟ وما هو السقف الزمني لهذه المرحلة؟ وكيف ستكون آلية الحوار والتصويت؟ وما هو دور المرحلة الثالثة؟ هل هو لتمرير ما اتفقت عليه الطاولة المستديرة ومنحه شرعية أوسع؟ وماذا لو لم تصل الأطراف إلى اتفاق حول بعض القضايا الرئيسية؟

وأخيرا، يبقى السؤال الأكثر أهمية، ما هي النتائج المتوقعة للمؤتمر؟ لقد تم تعليق العمل بإجراءات جباية السلف وفق شرائح ضريبة الدخل الجديدة لحين انتهاء الحوار الوطني وبما لا يتجاوز 15 شباط الجاري، وبالتالي لم يتم تجميد

القانون الجديد ولم يتم إلغاء التعديلات على الشرائح الجديدة وإنما تم تجميد تلك الشرائح لمدة أسبوعين فقط. فما هو سقف الحوار إذن؟ هل تجميد القانون الجديد مطروح للحوار؟ وإذا كان الجواب بالنفي، كيف يمكن معالجة الانتقادات الكثيرة التي وجهت سابقا إلى القانون الجديد بسبب انعكاساته السلبية على الاقتصاد وبما يتعارض مع أهداف مؤتمر الحوار نفسه؟ وإذا كان الجواب بالنفي أيضا، فهل المتوقع وقف الشرائح الجديدة والعودة إلى الشرائح التي نص عليها القانون الجديد، أم أن المتوقع تعديل الشرائح الجديدة واستبدالها بشرائح أخرى؟ أخشى أن ينقلب المؤتمر إلى صراع مصالح بين أطراف الحوار، وسوف تعرف مجموعات الضغط القوية كيف تحمي مصالحها على حساب مصالح الآخرين، ولكن كيف يمكن حماية مصالح الفقراء والمهمّشين وممن ليس لهم تمثيل حقيقي في المؤتمر؟ أم أن حمزة لا بواكي له!

هذا ليس المؤتمر الأول للحوار بين الحكومة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وخصوصا القطاع الخاص، فقد سبق ذلك مؤتمرات وحوارات عديدة، وقد نجحت تلك المؤتمرات والحوارات لأن الإعداد لها كان جيدا، وكانت الأهداف واضحة والأدوار واضحة والآليات واضحة، وكانت هناك أوراق عمل معدة مسبقا وجيدا، وكانت هناك لجان تحضيرية وأجندة محددة ومتفق عليها. أما هذا المؤتمر، فيبدو أن عقده تم بشكل متسرع لمعالجة قانون وتعديلات تم إقرارها بشكل متسرع أيضا. وبالرغم من الشعور بأن الإعداد للمؤتمر لم يكن جيدا، فإننا نأمل أن ينجح الحوار في تحقيق أهدافه المعلنة، فنجاحه في تحقيق تلك الأهداف يصب في مصلحة الوطن والمواطن.